The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N1, P P281-300
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد١شباط ٢٠٢٣ ص ص٢٨١ -٣٠٠

The impact of bank credit in some economic development indicators in Iraq the period (2005-2021)

*أثر الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

** زهراء قاسم حسين **أ.د.خالد حسين المرزوك **أ.م.د. إيهاب عبد السلام الحسن

Abstract :

The research aims to stand on the reality and reality of bank credit and then analyze and estimate the indicators of economic development in Iraq, as well as a statement of the impact of bank credit on some indicators of economic development in Iraq, which are (gross domestic product growth rate, average per capita), and the research problem revolves around the ineffectiveness of credit Banking on some indicators of economic development, as well as knowing what is the impact of bank credit on some indicators of economic development? Which of the indicators had the most impact on bank credit during the study period (2005-2021), The research stems from the hypothesis that bank credit had a positive or negative role in some economic development indicators, in addition to the existence of a short or long-term equilibrium relationship (co-integration) that results in a causal relationship between bank credit

*بحث مستل .
**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

and economic development indicators in Iraq during the study period, and for the purpose of reaching a methodology The research The researcher used the statistical software (EViews12) for the purpose of estimating the standard model for economic development indicators,

The effectiveness of the role provided by bank credit in the development of economic and social activities was reached, and that the relationship between bank credit and gross domestic product is a direct relationship. the gross domestic product significantly.

المستخلص : هدف البحث إلى الوقوف على واقع وحقيقة الإئتمان المصرفي ومن ثم تحليل وتقدير مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق ،وكذلك بيان أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق وهي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد) ،وتتمحور مشكلة البحث بعدم فعالية الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية ،كذلك معرفة ماهو أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية؟ وأي من المؤشرات كان الأكثر تأثيراً بالإئتمان المصرفي خلال مدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٢١) ،وينطلق البحث من فرضية مفادها كان للإئتمان المصرفي دوراً إيجابياً أو سلبياً في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية إضافةً إلى وجود علاقة توازنية قصيرة أو طويلة الأجل (تكامل مشترك) ينتج عنها علاقة سببية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق خلال مدة الدراسة ،ولغرض الوصول إلى منهجية البحث إستخدمت الباحثة البرامج الإحصائية(EViews12) لغرض تقدير الإنموذج القياسي لمؤشرات التنمية الإقتصادية ،وتم التوصل الى فعالية الدور الذي يقدمه الائتمان المصرفي في تنمية الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ،وان العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية ،فالزيادة في منح الائتمان المصرفي وعمليات الاقراض من قبل المصارف الى الانشطة والقطاعات الاقتصادية تؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير.

المقدمة :تحتل المصارف أهمية كبيرة في المشهد الإقتصادي ،نظراً لتأثيرها الهام في تحفيز العرض الكلي للنقود ،فهي لا تقوم فقط بقبول الودائع بل تقوم بخلقها أيضاً ،ويقصد بالنظام

المصرفي بأنه مجموعة من المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ،وتشمل البنك المركزي والمصارف المتخصصة والمصارف التجارية ،وتأتي معظم إيرادات وأرباح المصارف من الانشطة الائتمانية وفوائدها ،ولابد أن تكون من واجبات المصرف الاهتمام بالوظيفة الائتمانية على إعتبار إن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بشكل خاص بالمحفظة الائتمانية (القروض) وإن سلامة هذه المحفظة تعتمد على تحقيق أرباح مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان ،ولقد ظهر مفهوم التنمية الإقتصادية بديلاً عن المفهوم التقليدي للتنمية بعدما أصبح من الصعوبة تغيير التنمية ضمن المفهوم الاقتصادي مع ترك الاعتبارات غير الإقتصادية أو تجاهلها ،ذلك لأن القوى الاقتصادية هي ليست قوى طبيعية أو أجهزة أو نظم آلية ،وإنما هي جزء من نظام متكامل مكون من عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية عدة تؤثر وتتأثر به ،ويسعى الفكر التنموي الحديث الى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات ورغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك ،من خلال إرساء معالم التنمية الإقتصادية بإعتبارها منظومة تقوم على المحصلة الثنائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وإن تجسيدها يستلزم تغيير السياسات والاستراتيجيات المتبناة من طرف البنوك وخاصةً في مجال منح القروض (التسهيلات الإئتمانية) من أجل دعم عملية التنمية الإقتصادية ،بشكل عام والعراق جزء من هذه المنظومة .

أهمية البحث :تتجلى أهمية البحث حول دراسة الإئتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية وتسعى إلى تفسير أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية من خلال تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية والمتمثلة بـمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومتوسط نصيب الفرد (PCY) .

مشكلة البحث :تتلخص مشكلة البحث في (عدم فعالية الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية ،ماهو أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٢١)؟ وأي من المؤشرات كان أكثر تأثراً بالإئتمان المصرفي؟) .

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية مفادها (كان للإئتمان المصرفي في العراق أثراً إيجابياً أو سلبياً في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق خلال مدة البحث ،وجود علاقة توازنية قصيرة أو طويلة الأجل (تكامل مشترك) ينتج عنها علاقة سببية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية) .

هدف البحث :يهدف البحث الى (الوقوف على واقع وحقيقة الإئتمان المصرفي في العراق ،تقدير وتحليل مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق ،بيان أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الأقتصادية في العراق خلال مدة البحث) .

حدود البحث

١- الحدود المكانية : شمل البحث بيانات الإقتصاد العراقي وخاصةً الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي ،متوسط نصيب الفرد) .
٢- الحدود الزمانية : وتتمثل بالفترة الزمنية التي تناولها البحث وهي سبعة عشر عاماً من (٢٠٠٥) الى (٢٠٢١) .

منهجية البحث :لتحقيق أهداف البحث ولإختبار ما جاء من فرضيات تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي لدراسة الوقائع الكلية ومن خلال صياغة التحليل الإقتصادي بالإسلوب الوصفي مع إستخدام الأدوات القياسية الحديثة في التحليل الإقتصادي .

هيكلية البحث :من أجل قبول أو رفض فرضيات البحث ولتحقيق أهدافه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول منه التطرق الى الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي والتنمية الإقتصادية من خلال مطالبين تناول الاول منها الائتمان المصرفي والتنمية الإقتصادية وبعض مؤشراتها ،أما الثاني تضمن أثر الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية ،أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه الى تحليل واقع الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) وتضمن مطالبين تناول الاول تطور الإئتمان المصرفي و مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) ،أما الثاني فقد تناول أثر الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) ،أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى قياس وتحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي وبعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) وتضمن مطالبين أيضاً تناول الأول إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية ،أما الثاني إختبار التكامل المشترك (Co-Integration test) ،وأختتم البحث بعدد من الإستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي والتنمية الإقتصادية :

المطلب الاول : مفهوم الائتمان المصرفي و التنمية الاقتصادية وبعض مؤشراتها :

أولاً : مفهوم الإئتمان المصرفي :يعد الإئتمان المصرفي من الدعامات الأساسية المعتمد عليها من قبل إقتصاد الدول ، فضلاً عن إستخدامه من قبل أفراد المجتمع عن طريق شراء مايحتاجونه من السلع والخدمات وبطرق سهلة وسريعة ،كذلك تستخدمه الحكومات لغرض تمويل البرامج المختلفة فضلاً عن إستخدامه وبشكل كبير من قبل المنشآة من أجل تسهيل تنفيذ الأعمال التجارية المتمثلة بعمليات البيع والشراء وبالرغم من كل ذلك فإن الإئتمان المصرفي وبكل مايتميز به لايخلو من المخاطر وخاصةً في حال سوء إستخدامه من قبل المؤسسات بأنواعها والمنشآة والأفراد مما يؤدي الى الإفلاس والتسبب بالكثير من المشاكل ،وتعددت المفاهيم التي تناولت الإئتمان المصرفي وبالإمكان التعرف على البعض منها ،فقد عُرف الإئتمان المصرفي بإنه "القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من أفراد ومؤسسات وبنوك أخرى ،ويمثل الإئتمان المصرفي أكثر مجالات الإستثمار جاذبية للبنوك نظراً لإرتفاع العوائد المتولدة عنه ،ويحمل هذا الإستثمار من جانب البنوك في طياته عن الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض وهو البنك"[١]، كما يُعريف الإئتمان المصرفي من قبل (Joseph & David) بأنه "هو الإمداد للمال من المصرف الى المقترض أو قدرة الإقراض التي يقدمها النظام المصرفي على شكل قروض للفرد أو الحكومة أو الشركة أو منظمات الأعمال"[٢]، وبذلك يعد الإئتمان المصرفي في الأصل "إستبدال قيمة حاضرة بقيمة آجلة أي مبادلة قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة أجلة أعلى عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه"[٣] .

ثانياً : مفهوم التنمية الإقتصادية : يُعد مفهوم التنمية الإقتصادية من أهم المفاهيم العالمية حيوية نظراً لتعدد أبعاده وتناوله الركن الأكثر تماساً في الحياة البشرية فضلاً عن صفة الشمولية للعديد من المفاهيم الأخرى مثل التقدم والتخطيط والإنتاج والإقتصاد وعلم الإجتماع[٤]، وقد كان إصطلاح التنمية الإقتصادية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية يعني "تقريباً نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية"[٥]، ويعد موضوع التنمية الإقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الإقتصاديين سواء في البلدان التي بلغت إقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو التي لاتزال حديثة النمو على أعتبار أن التنمية الإقتصادية عملية معقدة تنطوي عادةً على إقامة أنشطة إقتصادية جديدة بالإضافة الى تطوير القطاعات الإنتاجية وتوظيف الأنشطة القديمة بطرق حديثة مختلفة جذرياً[٦]، ويمكن تعريف التنمية على إنها "مرحلة جديدة أو مرحلة التغيير في حد ذاته والمقصود ضمناً هنا إنها مرحلة إيجابية تمر بها المجتمعات الإنسانية والتي تحدث نتيجة بعض الإجراءات المعتمدة من قبل السلطات لأحداث تطور في

مختلف الأصعدة"[٧]، وتعرف أيضاً على إنها "العملية التي يزداد فيها دخل الفرد الحقيقي للبلد على مدى فترة طويلة من الزمن بالإضافة الى الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في المجتمع بشكل عام"[٨] .

ثالثا: مؤشرات التنمية الإقتصادية :يعد قياس التنمية الإقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على إتجاهات التنمية والحكم على مدى نجاح التخطيط الإقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما ،وتعتبر المؤشرات الإقتصادية جزءاً مهماً من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسة التنمية بشكل عام وذلك الى جانب مجموعة من المؤشرات الإجتماعية والثقافية والسياسية ،وفيما يأتي نبذة مختصرة لكل مؤشر :

١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) :هو أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الإقتصادي ،فكلما إرتفع هذا المؤشر كان ذلك دلالة على تقدم إقتصاد الدولة[٩]، والناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيمة الناتج الإجمالي من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الإستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية فهو يشتمل مجموعة القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الإقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الإنتاج المحلية والإجمالية[١٠]، ويُعرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مؤشر يقيس نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مابين فترتين زمنيتين لقياس التطور الذي تحقق على مستوى إقتصاد دولة ما خلال فترة محددة" ،وفي حال إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يعني ذلك تحسن مستوى الأداء الإقتصادي لهذه الدولة ،أما في حال إنخفاضه فيعني ذلك تراجع مستوى الأداء الإقتصادي للدولة[١١] ،ويعد نمو (GDP) دليلاً على قيام المجتمع بحشد وتعبئة جهوده مع نمو الإقتصاد ليصبح المجتمع أكثر تنظيماً[١٢]

٢- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :هو مؤشر يشير الى نصيب الفرد من الناتج وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما ويساوي مجملي الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان .

ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس إستخداماً لتحديد مستوى التنمية في بلد ما[١٣]، ومن ثم يقيس هذا المؤشر نوعية الحياة التي يحصل عليها الفرد من خلال تحديد حصته ومدى مساهمته في تكوين هذا الناتج أو الدخل ،ويعد أيضاً مقياساً للرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع لان دالة الرفاهية متزايدة لمتوسط الدخل[١٤]، وبالرغم من ذلك ظهرت في وقت مبكر عيوب إستخدامه كمؤشر للتنمية الإقتصادية التي من بينها المشكلة التي تتعلق بتشوهات

معدلات الصرف الرسمية (أسعار صرف العملات) وعدم تمثيلها للقوة الشرائية النسبية[١٥]، كذلك فإن هذا المؤشر يخفي كيفية توزيع الدخل على الفئات الإجتماعية المختلفة وبالتالي فهو ليس سوى متوسط حسابي يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع ،وأخيراً فإن مقارنة متوسط نصيب الفرد من (GDP) في دول مختلفة ينطوي على قدر غير ضئيل من التحكمية والتقدير الجزافي ،حيث يصعب تحديد مستوى الدخل الذي يفصل التقدم والتخلف على نحو قاطع[١٦] .

المطلب الثاني : أثر الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية :

١- أثر الإئتمان في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : ويُقصد بالناتج المحلي الإجمالي "القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة في إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة"[١٧]، ويتم قياسه بالأسعار الثابتة حيث تقاس القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة بعد إزالة أثر المستوى العام للأسعار (التضخم) وذلك لمعرفة الإنتاج الحقيقي للبلد ،والمقياس الآخر للناتج هو بالأسعار الجارية أو أسعار السوق وهي تقيس القيم النهائية للسلع والخدمات بسعرها الحالي في السوق أي مع تقلبات الأسعار وبالتالي فأن هذا المقياس يعد مضللاً لحجم الإنتاج الحقيقي بسبب تقديرات الأسعار ولذا فغالباً ما يلجأ الباحثون لقياس الناتج بالأسعار الثابتة[١٨] ،إن للإئتمان المصرفي دوراً فعالاً في تنمية الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والتجارية وإن العلاقة بين الإئتمان والناتج القومي علاقة طردية لان الزيادة في منح الإئتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤدي الى تحفيز الطلب الكلي نتيجةً للزيادة الحاصلة في كل من الطلبين الإستثماري والإستهلاكي ،أي إن الخدمات التي يمنحها المصرف تساعد على تنفيذ المشاريع الإنتاجية والإستثمارية مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي ويؤثر به بشكل كبير[١٩] .

٢- أثر الإئتمان في متوسط نصيب الفرد من الناتج : يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدار مايحصل عليه الفرد من سلع وخدمات أنتجها المجتمع خلال مدة معينة غالباً ماتكون سنة واحدة ويعكس هذا المؤشر النمو الإقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية ،ويقاس النمو الإقتصادي وفق هذا المؤشر بمقدار مايتحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد ،فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي مما يؤدي الى إنخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتاً ،ويقوم القطاع المصرفي بتقديم التسهيلات الإئتمانية الى الأفراد مما يؤدي الى زيادة

دخولهم وبالتالي زيادة قواهم الشرائية على السلع والخدمات وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع إذ إن هناك تأثيراً إيجابياً للإئتمان المصرفي على متوسط نصيب الفرد لذا فهناك علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي وبين متوسط نصيب الفرد وبالتالي ينعكس ذلك على رفع معدلات النمو الإقتصادي وكذلك تحقيق التنمية الإقتصادية[٢٠] .

المبحث الثاني : تحليل واقع الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

المطلب الاول : تطور الإئتمان المصرفي و مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

اولاً : تطور الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) :يلاحظ من بيانات جدول (١) إن الإئتمان المصرفي خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) شهد إرتفاعاً مستمراً بسبب إرتفاع حجم الإئتمان النقدي المباشرالمقدم من قبل المصارف التجارية في العراق حيث بلغ (١٧١٧٤٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) ،وعام (٢٠٠٨) بلغ (٤٥٨٧٤٥٤) مليون دينار، كذلك شهد عام (٢٠٠٩) إرتفاعاً كبيراً في إجمالي الإئتمان المصرفي وبلغ (٥١٧٦١٩٠٦) مليون دينار وذلك بسبب إرتفاع حجم الإئتمان التعهدي والبالغ (٤٦٠٧١٨٤٥) مليون دينار كما أنخفض الإئتمان المصرفي إلى (٥١٥١٢٤٣٦) مليون دينار عام (٢٠١٠) بسبب إنخفاض الإئتمان التعهدي ،ثم إرتفع الإئتمان المصرفي خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٤) حيث شهد النشاط الإقراضي للمصارف عام (٢٠١١) زيادة طفيفة في حجم الإئتمان المصرفي بلغت (٥٩٣٧٦٥٣٧) مليون دينار مقارنةً بعام (٢٠١٤) الذي شهد توسعاً ملحوظاً في حجم الإئتمان وبلغ إجمالي الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية إلى مختلف القطاعات حوالي (٨٥٠٣٠٦٩٣) مليون دينار نهاية عام (٢٠١٤) ،وتعد هذه الزيادة بحد ذاتها مؤشر على تزايد الطلب والعرض على الإئتمان ومن ثم زيادة توظيف الودائع في مختلف القطاعات مما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة لها ،ويعزى إرتفاع إجمالي الإئتمان المقدم لجميع القطاعات ولاسيما الحكومة المركزية إلى تدهور الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق العسكري في الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وهو أعلى مقدار لإجمالي الإئتمان المصرفي خلال مدة الدراسة ويلاحظ إن الإئتمان المصرفي إنخفض بصورة ملحوظة مرة أخرى للمدة (٢٠١٥-٢٠١٨) بسبب إنخفاض حجم الإئتمان التعهدي المقدم في تلك الفترة ،حيث يلاحظ إن مقدار الإئتمان المصرفي لعام (٢٠١٥) أصبح مقداره (٧٧٢٨٥٨٣٤) مليون دينار في حين بلغ الإئتمان المصرفي (٦٣٨٢٣٥٧٠) مليون دينار عام (٢٠١٨) ،أما بعد عام

(٢٠١٨) فقد شهد إجمالي الإئتمان المصرفي إرتفاعاً ملحوظاً بلغ (٨٠٦١٥٦٨١) مليون دينار لعام (٢٠٢١) وجاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإزدياد حجم الإئتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق

جدول (١) إجمالي الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) مليون دينار

السنة	الإئتمان النقدي (١)	الإئتمان التعهدي (٢)	الإئتمان المصرفي (١)+(٢)
٢٠٠٥	١٧١٧٤٥٠	ـــــ	١٧١٧٤٥٠
٢٠٠٦	٢٦٦٤٨٩٨	ـــــ	٢٦٦٤٨٩٨
٢٠٠٧	٣٤٥٩٠٢٠	ـــــ	٣٤٥٩٠٢٠
٢٠٠٨	٤٥٨٧٤٥٤	ـــــ	٤٥٨٧٤٥٤
٢٠٠٩	٥٦٩٠٠٦٢	٤٦٠٧١٨٤٤	٥١٧٦١٩٠٦
٢٠١٠	١١٧٢١٥٣٥	٣٩٧٩٠٩٠١	٥١٥١٢٤٣٦
٢٠١١	٢٠٣٤٤٠٧٦	٣٩٠٣٢٤٦١	٥٩٣٧٦٥٣٧
٢٠١٢	٢٨٤٣٨٦٨٨	٤٤١٧٤١٨٥	٧٢٦١٢٨٧٣
٢٠١٣	٢٩٩٥٢٠١٢	٥٣٦٦٦٧١٨	٨٣٦١٨٧٣٠
٢٠١٤	٣٤١٢٣٠٦٧	٥٠٩٠٧٦٢٦	٨٥٠٣٠٦٩٣
٢٠١٥	٣٦٧٥٢٦٨٠	٤٠٥٣٣١٥٤	٧٧٢٨٥٨٣٤
٢٠١٦	٣٧١٨٠١٢٣	٣٣٢٨١٦٠٧	٧٠٤٦١٧٣٠
٢٠١٧	٣٧٩٥٢٨٢٩	٢٧٦٥١٣٧٨	٦٥٦٠٤٢٠٧
٢٠١٨	٣٨٤٨٦٩٤٧	٢٥٣٣٦٦٣٣	٦٣٨٢٣٥٨٠
٢٠١٩	٤٢٠٥٢٥١١	٢٥٢٦٩٨٢٢	٦٧٣٢٢٣٣٣
٢٠٢٠	٤٩٨١٦٩٠٦	٢٥٤٥٠١٥٦	٧٥٢٦٧٠٦٢
٢٠٢١	٥٢٩٧١٥٠٨	٢٧٦٤٤١٧٣	٨٠٦١٥٦٨١

المصادر : الأعمدة (١)و(٢) / البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، (٢٠٠٥-٢٠٠٧،ص٢٠) ، (٢٠٠٨،ص٢٤) ، (٢٠٠٩،ص١٥) ، (٢٠١٠،ص٣٠) ، (٢٠١١-٢٠٢١،ص٢٩).

ثانياً : تطور مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) :

١- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : ويبين الجدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) إذ يلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (١٠٣٥٥١٤٠٣) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) و(١٠٩٣٨٩٩٤١) مليون دينار وبمعدل نمو %(٥,٦) عام (٢٠٠٦) وإستمر بالإرتفاع لغاية عام (٢٠١٦) حيث بلغ (٢٠٨٩٣٢١٠٩) مليون دينار وبمعدل نمو %(١٣,٨)

ويعزى هذا الإرتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى زيادة صادرات النفط ونمو قطاع الخدمات الحكومية ،إلا إن المقارنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة يظهر لنا الفجوة الكبيرة بينهما مما يدل على التضخم الجامح الذي يعاني منه إقتصاد البلد آنذاك ،ثم إنخفض الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الى (٢٠٥١٣٠٠٦٦) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي %(1.8-) عام (٢٠١٧) ،أما في عام (٢٠١٨) فقد أرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢١٠٥٣٢٨٨٧) مليون دينار وبمعدل نمو %(2.6) ،وفي عام (٢٠١٩) واصل الإرتفاع ليبلغ (٢٢٢١٤١٢٢٩) مليون دينار وبمعدل نمو %(5.5) ، أما في عام (٢٠٢٠) فقد إنخفض الناتج مرة أخرى ليبلغ (١٩٦٩٨٥٥١٤) مليون دينار وبمعدل نمو سالب %(11.3-) بسبب إنخفاض أسعار النفط نتيجة أنتشار فايروس (كوفييد ١٩) في العالم وتوقف مجريات الحياة الإقتصادية مما إنعكس سلباً على الإقتصاد العراقي ، وفي عام (٢٠٢١) إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليبلغ (٢٠٢٤٦٨٢٨١) مليون دينار وبمعدل نمو %(2.8) نتيجة إرتفاع أسعار النفط تدريجياً في هذا العام مقارنةً بالعام السابق ، أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغ (٧٣٥٣٣٥٩٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وإستمر بالإرتفاع خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٣) حيث بلغ (٩٥٥٨٧٩٥٤) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو %(30) وبلغ (٢٧٣٥٨٧٥٢٩) مليون دينار في عام (٢٠١٣) وبمعدل نمو %(7.6) ، أما في الأعوام (2014-٢٠١٥) فقد إنخفض ليبلغ (٢٦٦٣٣٢٦٥٥-١٩٤٦٨٠٩٧١) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي %(2.7-،26.9-) على التوالي ، وذلك بسبب دخول عصابات داعش الإرهابية وإحتلالها لبعض المحافظات العراقية مما أدى إلى إرباك الوضع الأمني وبالتالي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ثم إرتفع الناتج تدريجياً خلال الأعوام (٢٠١٦-٢٠١٩) ليبلغ (١٩٦٩٢٤١٤١) مليون دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو %(1.2) وبلغ (٢٧٦١٥٧٨٦٧) مليون دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو %(2.7) ، أما في عام (٢٠٢٠) فقد عاد للإنخفاض مرة أخرى ليبلغ (٢١٩٧٦٨٧٩٨) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي %(20.4-) بسبب تداعيات فايروس (كوفييد ١٩) الذي أثر بشكل سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وفي عام (٢٠٢١) فقد إرتفع الناتج إرتفاعاً كبيراً حيث بلغ (٣٠١٤٣٩٥٣٣) مليون دينار وبمعدل نمو %(37.2) بسبب إرتفاع أسعار النفط عالمياً وإنعكاسها إيجاباً على الإقتصاد العراقي بشكل عام والناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص .

جدول (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة الاساس(٢٠٠٧=١٠٠) ومعدل نموه في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (٢٠٠٧=١٠٠) (١)	معدل نمو GDP% (٢)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP (٣)	معدل نموGDP% (٤)
٢٠٠٥	103551403	---	73533598	---
٢٠٠٦	109389941	5.6	95587954	30
٢٠٠٧	111455813	1.9	111455813	16.6
٢٠٠٨	120626517	8.2	157026061	40.9
٢٠٠٩	124702847	3.4	130643200	-16.8
٢٠١٠	132687028	6.4	162064565	24.1
٢٠١١	142700217	7.5	217327107	34.1
٢٠١٢	162587533	13.9	254225490	17
٢٠١٣	174990175	7.6	273587529	7.6
٢٠١٤	178951406	2.3	266332655	-2.7
٢٠١٥	183616252	2.6	194680971	-26.9
٢٠١٦	208932109	13.8	196924141	1.2
٢٠١٧	205130066	-1.8	221665709	12.6
٢٠١٨	210532887	2.6	268918874	21.3
٢٠١٩	222141229	5.5	276157867	2.7
٢٠٢٠	196985514	-11.3	219768798	-20.4
٢٠٢١	202468281	2.8	301439533	37.2

المصدر :وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية ، لسنوات عديدة .

١- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PCY) : ويلاحظ من العمود الثاني من الجدول (٣) أدناه والذي يشير الى أن معدل النمو السكاني كان مرتفعاً ومحدثاً زيادة في الضغوط الإقتصادية الداخلية والخارجية وزيادة الطلب على الخدمات مما يشكل عبئاً متزايداً على التنمية الإقتصادية ،فقد شهد معدل النمو السكاني في العراق تزايداً خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) ففي حين كان عدد السكان مايقارب (٢٨) مليون نسمة في عام (٢٠٠٥) وإستمر بالإرتفاع بشكل كبير ليبلغ حوالي (٤١) مليون نسمة في عام (٢٠٢١) ، ويشير العمود الثالث إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العراقي حيث بلغ (2.6) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وإستمر بالإرتفاع خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨) حيث بلغ (3.3) مليون دينار

في عام (٢٠٠٦) في حين بلغ (5.1) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) ،أما في عام (٢٠٠٩) فقد إنخفض إلى (4.1) مليون دينار وجاء هذا الإنخفاض نتيجة الأزمة المالية العالمية وإنخفاض أسعار النفط ،وقد إرتفع خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٣) حيث بلغ (٥) مليون دينار في عام (٢٠١٠) وبلغ (8) مليون دينار في عام (٢٠١٣) ،وإنخفض خلال الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) إلى (7.6) مليون دينار عام (٢٠١٤) و(5.4) مليون دينار عام (٢٠١٦) بسبب دخول عصابات داعش وتدهور الوضع الأمني ،ثم إرتفع بالأعوام (٢٠١٧-٢٠١٩) إلى (6) مليون دينار عام (٢٠١٧) و (7.1) مليون دينار عام (٢٠١٩) ،ثم عاد للإنخفاض عام (٢٠٢٠) وبلغ (5.5) مليون دينار بسبب جائحة (كوفييد ١٩) وإنخفاض أسعار النفط مما أدى إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد ، أما في عام (٢٠٢١) فقد إرتفع إلى (7.3) مليون دينار بسبب إرتفاع أسعار النفط العالمية وإنعكاسها إيجاباً على الإقتصاد العراقي .

جدول (٣) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP (١)	عدد السكان N (٢)	متوسط نصيب الفرد PCY= GDP/N (٣)
٢٠٠٥	73533598	27962968	2.6
٢٠٠٦	95587954	28810441	3.3
٢٠٠٧	111455813	29682080	3.8
٢٠٠٨	157026061	30577798	5.1
٢٠٠٩	130643200	31664466	4.1
٢٠١٠	162064565	32400205	5
٢٠١١	217327107	33088782	6.6
٢٠١٢	254225490	33725178	7.5
٢٠١٣	273587529	34304693	8
٢٠١٤	266332655	34819301	7.6
٢٠١٥	194680971	35212600	5.5
٢٠١٦	196924141	36169123	5.4
٢٠١٧	221665709	37139519	6
٢٠١٨	268918874	38124182	7.1
٢٠١٩	276157867	39127889	7.1
٢٠٢٠	219768798	40150174	5.5
٢٠٢١	301439533	41190658	7.3

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية، لسنوات عديدة.

المطلب الثاني : أثر الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) :

جدول (٤) النسب المئوية لنمو الإئتمان المصرفي وبعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢١)

السنة	معدل نمو الإئتمان%(١)	معدل نمو GDP %(٢)	متوسط نصيب الفرد (٣)
٢٠٠٥	-------	-------	2.6
٢٠٠٦	55.٢	٣٠	3.3
٢٠٠٧	29.٨	16.6	3.٨
٢٠٠٨	32.6	40.٩	5.1
٢٠٠٩	102.8	-16.8	4.1
٢٠١٠	-0.٥	24.١	5
٢٠١١	15.٣	34.١	6.٦
٢٠١٢	22.٣	١٧	7.5
٢٠١٣	15.٢	7.6	7.٨
٢٠١٤	1.٧	-2.٧	7.6
٢٠١٥	-9.1	-26.9	5.5
٢٠١٦	-8.8	1.٢	5.4
٢٠١٧	-6.٩	12.٦	٦
٢٠١٨	-2.7	21.3	7.١
٢٠١٩	5.٥	2.٧	7.١
٢٠٢٠	11.8	-20.4	5.٥
٢٠٢١	7.1	37.٢	7.3

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجداول (١-٣) .

أولاً : معدل نمو الإئتمان المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :وتشير بيانات الجدول(٤) العمود(١)و(٢)إلى تحليل أثر الإئتمان المصرفي على التنمية الإقتصادية من خلال (GDP) ،ويلاحظ إرتفاع (GDP) عام (٢٠٠٥) مع إرتفاع الإئتمان المصرفي بسبب تغير العملة العراقية وإعلان إستقلالية البنك المركزي مما يجعل العلاقة طردية بين الإئتمان المصرفي و(GDP) أي كلما زاد الإئتمان المصرفي يزداد (GDP) ،وإستمر معدل نمو الإئتمان المصرفي و(GDP) بالإزدياد إلى أن بلغ معدل نمو الإئتمان %(55.2) ومعدل نمو (GDP) %(30) عام (٢٠٠٦) ،أما عام (٢٠٠٧) فقد إنخفض كل من معدل نمو الإئتمان إلى %(29.8) ومعدل نمو (GDP) إلى %(16.6) مقارنة بالعام السابق ،ثم إرتفعا عام (٢٠٠٨)ليبلغ معدل نمو الإئتمان %(32.6) ومعدل نمو (GDP)%(40.9) وهذا مايؤكد العلاقة الطردية بينهما للأعوام السابقة ،أما عام (٢٠٠٩) فقد إنخفض معدل نمو (GDP) حتى

بلغ %(16.8-) على الرغم من إرتفاع معدل نمو الإئتمان إلى %(102.8) لنفس العام مما نتج عن ذلك علاقة عكسية بينهما نتيجة إنخفاض أسعار النفط وإستمرار الأزمة المالية العالمية ،وفي عام (٢٠١٠) تراجع الإئتمان المصرفي بشكل كبير نتيجة عدم مساهمة المصارف الأهلية في حجم الإئتمان الممنوح ،حيث بلغ معدل نمو الإئتمان %(0.5-) مقابل إرتفاع معدل نمو(GDP) إلى %(٢٤,١) مما يجعل العلاقة عكسية بينهما خلال هذا العام أيضاً ،وفي عام (٢٠١١) عاد كلاهما للإرتفاع وعادت العلاقة طردية بينهما ليبلغ معدل نمو الإئتمان %(١٥,٣) بينما معدل نمو(GDP) %(٣٤,١) ،ثم إستمر معدل نمو الإئتمان بالإرتفاع عام (٢٠١٢) ليبلغ %(٢٢,٣) مقابل إنخفاض معدل نمو(GDP) إلى %(١٧) وعودة العلاقة عكسية بينهما نتيجة تردي الأوضاع الإقتصادية ،وأما في الأعوام(٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) إنخفض كلاً منهما فبلغ معدل نمو الإئتمان %(١٥,٢،١,٧،٩,١-) ومعدل نمو(GDP) إلى %(٧,٦ ،٢,٧-،٢٩,٩-) على التوالي وسبب هذا الإنخفاض نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق العسكري للحرب ضد عصابات داعش الإرهابية مما جعل العلاقة بينهما طردية خلال تلك الفترة ،وفي الأعوام(٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨) إنخفض معدل نمو الإئتمان ليبلغ %(٨,٨-،٦,٩-،٢,٧-) مقابل إرتفاع معدل نمو (GDP) إلى %(١,٢،١٢,٦ ،٢١,٣) وهنا نلاحظ عودة العلاقة العكسية بينهما نتيجة ضعف ثقة الجمهور على وضع أموالهم في المصارف وعدم قدرة المصارف على جذب الودائع من الزبائن مما إنعكس سلباً على قدرة المصارف منح الإئتمان بالشكل الذي يحقق التنمية الإقتصادية ،وإستمرت العلاقة العكسية خلال عامي(٢٠١٩-٢٠٢٠) فقد إرتفع معدل نمو الإئتمان إلى%(٥,٥،١١,٨) رافقه إنخفاض في معدل نمو (GDP) إلى %(٢,٧،٢٠,٤-) على التوالي نتيجة الإقتصاد الريعي الذي يتسم به الإقتصاد العراقي والتأثر بإنخفاض أسعار النفط بسبب قلة الطلب العالمي عليه نتيجة إنتشار جائحة(كوفيد ١٩) عام(٢٠٢٠) ،وأما في عام(٢٠٢١) فقد إنخفض معدل نمو الإئتمان إلى %(٧,١) مقابل إرتفاع معدل نمو(GDP) إلى %(٣٧,٢) بسبب مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الإئتمان المصرفي .

ثانياً : معدل نمو الإئتمان المصرفي ومتوسط نصيب الفرد :يلاحظ من بيانات جدول(٤) العمود(١)و(٣)أثر الإئتمان المصرفي في متوسط نصيب الفرد ،حيث إن إجمالي الإئتمان عام (٢٠٠٥) قد بلغ (١٧١٧٤٥٠) مليون دينار بينما بلغت متوسط نصيب الفرد من (GDP)(٢,٦) مليون دينار لنفس العام ،أما عام(٢٠٠٦) فقد بلغ معدل نمو الإئتمان %(٥٥,٢) في حين بلغ متوسط نصيب الفرد(٣,٣) مليون دينار ،ثم إنخفض معدل نمو الإئتمان

إلى %(٢٩,٨) عام(٢٠٠٧) مقابل إرتفاع متوسط نصيب الفرد إلى(٣,٨) مليون دينار للعام نفسه ،وفي عامي(٢٠٠٨-٢٠٠٩) إرتفع معدل نمو الإئتمان إلى %(٣٢,٦،١٠٢,٨) على التوالي بينما إرتفع متوسط نصيب الفرد إلى(٥,١) مليون دينار عام(٢٠٠٨) وإنخفض إلى(٤,١) مليون دينار عام(٢٠٠٩) وإن سبب هذا الإنخفاض هو إنخفاض (GDP) أولاً وإرتفاع عدد السكان ثانياً ،وفي عام(٢٠١٠) إنخفض معدل نمو الإئتمان إلى%(٠,٥-) مقابل إرتفاع متوسط نصيب الفرد إلى(٥) مليون دينار ، ثم إرتفع كلاهما خلال عامي(٢٠١١-٢٠١٢) ليبلغ معدل نمو الإئتمان إلى %(١٥,٣،٢٢,٣) ومتوسط نصيب الفرد(٦,٦،٧,٥) مليون دينار على التوالي خلال تلك الفترة ،وأما عام(٢٠١٣) فقد إنخفض معدل نمو الإئتمان إلى%(١٥,٢) بينما قابله إرتفاع في متوسط نصيب الفرد(٨) مليون دينار ،ثم إنخفض كلاهما خلال الأعوام(٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) حيث بلغ معدل نمو الإئتمان %(١,٧،٩,١-،٨,٨-) ومتوسط نصيب الفرد(٧,٦،٥,٥،٥,٤) مليون دينار وسبب هذا الإنخفاض هو تدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية وزيادة الإنفاق العسكري لمحاربة عصابات داعش الإرهابية خلال تلك الفترة ،وفي عامي(٢٠١٧-٢٠١٨) واصل معدل نمو الإئتمان إنخفاضه ليبلغ %(٦,٩-،٢,٧-) مقابل إرتفاع متوسط نصيب الفرد إلى(٦،٧,١) مليون دينار على التوالي ،في حين إرتفع معدل نمو الإئتمان في عامي(٢٠١٩-٢٠٢٠) إلى %(٥,٥،١١,٨) مقابل ثبات متوسط نصيب الفرد على(٧,١) مليون دينار عام (٢٠١٩) ثم إنخفاضه إلى(٥,٥) مليون دينار عام(٢٠٢٠) وهذا الإنخفاض سببه إنتشار جائحة (كوفيد ١٩) التي أثرت بشكل سلبي على متوسط نصيب الفرد ،وفي عام(٢٠٢١) إنخفض معدل نمو الإئتمان إلى %(٧,١) وإرتفاع متوسط نصيب الفرد إلى(٧,٣) مليون دينار نتيجة لإرتفاع(GDP) خلال نفس العام مقارنةً بالعام السابق .

المبحث الثالث : تقدير الأنموذج القياسي وتحليل العلاقة الاقتصادية بين الائتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

سيتم في هذا المبحث تحليل العلاقة الإقتصادية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢١)بتطبيق الإختبارات والمقاييس الإحصائية بإستخدام البرنامج (EViews.12) الدراسة أثر الإئتمان المصرفي في دعم مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق لبيانات السلسلة الزمنية .

المطلب الاول : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية : تم إجراء إختبار(Augmented Dickey Fuller) لمعرفة إستقرارية متغيرات النموذج وقد تبين من نتائج جدول(٥) إن جميع السلاسل الزمنية الأصلية لمتغيرات النموذج لم تستقر عند المستوى I(0) وللحالات

الثلاث(بوجود الحد الثابت ، بوجود الحد الثابت والإتجاه العام ، بدون الحد الثابت والإتجاه العام)ولجعل سلسلة المتغيرات(الائتمان المصرفي(Bc)، الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، متوسط نصيب الفرد(PCY)) مستقرة فقد تم أخذ الفرق الأول لها ،وأوضحت نتائج جدول(٦) إن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات أعلاه قد إستقرت عند الفرق الأول I(1) عند مستوى المعنوية %(١)و%(٥).

جدول (٥) نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى I(0)

المتغير	بوجود الحد الثابت				بوجود الحد الثابت والإتجاه العام				بدون الحد الثابت والإتجاه العام			
	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة	Prob	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة	Prob	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة	Prob	النتيجة
BC	-1.9043541	-3.538362 -2.908420 -2.591799	0.3282	غير مستقرة	-1.986275	-4.110440 -3.482763 -3.169372	0.5973	غير مستقرة	0.129363	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.7199	غير مستقرة
GDP	-1.469614	-3.538362 -2.908420 -2.591799	0.5424	غير مستقرة	-3.080563	-4.110440 -3.482763 -3.169372	0.1199	غير مستقرة	0.651223	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.8543	غير مستقرة
PCY	-2.174986	-3.538362 -2.908420 -2.591799	0.2173	غير مستقرة	-2.919205	-4.110440 -3.482763 -3.169372	0.1637	غير مستقرة	0.325768	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.7766	غير مستقرة

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرامج الإحصائي (Eviews) .

جدول (٦) نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الأول I(1)

المتغير	بوجود الحد الثابت				بوجود الحد الثابت والإتجاه العام				بدون الحد الثابت والإتجاه العام			
	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة	Prob	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة	Prob	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة	Prob	النتيجة
BC	-2.907475	-3.538362 -2.908420 -2.591799	0.0501	غير مستقرة	-3.014941	-4.110440 -3.482763 -3.169372	0.1364	غير مستقرة	-2.672429	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.0083	مستقرة عند المستوى%(١) و%(٥)
GDP	-2.660258	-3.538362 -2.908420 -2.591799	0.0867	غير مستقرة	-2.578178	-4.110440 -3.482763 -3.169372	0.2914	غير مستقرة	-2.414268	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.0164	مستقرة عند المستوى %(٥)
PCY	-2.716899	-3.538362 -2.908420	0.0768	غير مستقرة	-2.628201	-4.110440	0.2697	غير مستقرة	-2.59087	-2.602185 -1.946072	0.0103	مستقرة عند المستوى %(٥)

		-1.613448	7			-3.482763 -3.169372		ة		-2.591799		

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرامج الإحصائي (Eviews) .

المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك (Co-Integration test) : تم إجراء إختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج بإتباع منهجية (Johansen) ، ومن نتائج جدول (٧) يلاحظ إن المنهجية إكتشفت عدم وجود متجهات للتكامل المشترك وذلك حسب نتائج إختبار الأثر (Trace) وإختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Value) وهذا يدل على عدم وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج .

جدول (٧) نتائج اختبار (Johansen)

Date: 07/26/22 Time: 19:45
Sample (adjusted): 2005Q4 2021Q1
Included observations: 62 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP PCY BC
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0838	29.79707	27.78663	0.262031	None
0.3702	15.49471	8.947720	0.089468	At most 1
0.0765	3.841465	3.136669	0.049333	At most 2

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1016	21.13162	18.83891	0.262031	None

0.6376	14.26460	5.811051	0.089468	At most 1
0.0765	3.841465	3.136669	0.049333	At most 2

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

الاستنتاجات :

١- ان الائتمان المصرفي يعكس درجة التقدم المالي للبلد بصورة عامة والتطور المصرفي بصورة خاصة ، من حيث حجم القروض المعروضة وعملية توزيع تلك القروض بحيث تشمل جميع شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة .

٢- فعالية الدور الذي يقدمه الائتمان المصرفي في تنمية الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية ، وان العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية ، فالزيادة في منح الائتمان المصرفي وعمليات الاقراض من قبل المصارف الى الانشطة و القطاعات الاقتصادية المختلفة تؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري وبالتالي يؤدي الى زيادة (GDP) بشكل كبير .

٣- عدم وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد .

التوصيات :

١- ضرورة قيام البنك المركزي بتشريع قوانين خاصة بتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية ، اذ أصبحت الحاجة ملحة الى ان تراعي السياسة الائتمانية للمصارف ضرورة الربط بين مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي والقرار الائتماني والتركيز على ضرورة توزيع الائتمان المصرفي بصورة عادلة .

٢- اتحاد جهود البنك المركزي والمصارف التجارية التابعة له في العراق معا لايجاد مناخ مناسب للائتمان المصرفي من خلال التعامل بمسؤولية مع جميع العوامل المؤثرة في الائتمان من جهة العرض والطلب والتوافق بين السياسة المالية والنقدية وعدم الاختلاف في اهداف كل منهما من خلال اتباع سياسة مالية تؤدي الى عرض مناسب للمدخرات وتوفير طلب مناسب للاستثمار.

٣- التقليل من الائتمان المصرفي المقدم لبعض القطاعات الاقتصادية الغير ناجحة وذات الجدوى الاقتصادية الغير جيدة مما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية داخل البلد .

المصادر:

(١)علي سعد محمود ، البنوك ومحافظ الإستثمار (مدخل دعم إتخاذ القرار) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، ٢٠١٢، الإسكندرية ، ص٣٠ .

(٢) Dayetalz Joseph & Kathor David , The Economies Of Money And International Finance , 6th Edition , MC Graw-Hill , 2010 , P:46

(٣) سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الإئتمان ، دار الفكر للنشر ، ط١ ، ٢٠١٣ ، المملكة الأردنية الهاشمية–عمان ، ص١١ .

(٤) عبد الحميد العباسي ، التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، ٢٠١٤ ، جامعة القاهرة ، ص١٢ .

(٥)حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، ط١ ، مطبعة الساقي ، ٢٠١٣ ، مركز العراق للدراسات ، ص٢٥ .

(6)Vishnu Kanta Purohit-Mahesh Cpurohit , Commerce And Economic Development , 2005 , P68 .

(7)Lorenzo G.Bellu , Development And Development Paradigms (Reasoned) Review Of Prevailing Visions , Food And Agricul Ture Organ , Zation Of The United Nations , 2011 , P5 .

(8)Martin ode Iajei , Africa's Development The Imperatives Of Indgemous Know Ldge And Values , Dissertation Procter Phicosphv , 2007 , P25.

(9)دانيا ظافر فضل الدين ، النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، ٢٠١٤ ، أبو ظبي ، ص٥١ .

(10)وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي في العراق (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، مديرية الحسابات القومية ، ٢٠١٤ ، ص٣ .

(11)نرمين مجدي ، مفاهيم إقتصادية أساسية (الناتج المحلي الإجمالي) ، سلسلة كتيبات تعريفية ، صندوق النقد العربي ، العدد ١٩ ، ٢٠٢١ ، ص١٥-١٦ .

(12)البنك الدولي / لجنة النمو والتنمية ، تقرير النمو لإستراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة ، واشنطن ، ٢٠٠٨ ، ص١.

(13)اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠١ ، نيويورك ، ص٨ .

(14)سمية موري ، مراجي بلحاج ، أثر تذبذب أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الجزائر ، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة مستغانم ، العدد ٧ ، ٢٠١٤ ، الجزائر ، ص٢١١ .

(15)محمد عدنان وديع ، مؤشرات التنمية ، مجلة المعهد العربي للتخطيط ، مجلد ١، العدد ٢ ، ٢٠٠٢ ، الكويت ، ص٢ .

(16) إبراهيم العيساوي ، التنمية في عالم متغير (دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها) ، دار الشروق للتوزيع والنشر ، ٢٠٠١ ، القاهرة ، ص١٣ .

(17)خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مباديء الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن- عمان ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٧ .

(18) Mansoor Maitah , Khalid Zeda & Abudeltef Galalh , The Utilizing Of Financial Analysis In Credit Decision In Palestio Commercial Banks , Journal Of Money Investment And Banking , VO1.24 , NO.12 , 2012 , P.114 .

(19)سامر عبد الهادي وآخرون ، مباديء الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص٦٥ .

(20)أزهار عبد صبار ، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الإقتصادي ومتطلبات معامل الإستقرار النقدي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢) ، هيئة التعليم التقني/المعهد التقني/قسم المحاسبة ، كربلاء ، ص٢١٩ ، ص٢٧٤ .